### إنشاء صندوق من مخالفات المرور

# محافظ القنيطرة: وحدات إدارية تتغاضى عن مخالفات في رخص البناء وخمسة مشاريع تتطلب إحالتها للتفتيش

القنيطرة - خالد خالد

طالب محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل بتطبيق القوانين والأنظمة ومنع الاستثناءات بكل أشكالها ولأي شخص كان، وضرورة التواصل مع الفعاليات والمجتمع المحلي والمواطن ومشاركته بالقرار ووضع الخطط.

وشدّد خليل على أهمية تفعيل لجنة رخص البناء المشكلة بالمحافظة والقيام بجولات على الوحدات الإدارية للكشف على الأبنية المرخصة، وفي حال وجود مخالفات بناء إزالتها فوراً وإعفاء رئيس البلدية من مهامه وإيداعه بالسجن فوراً، لافتاً إلى تغاضي بعض الوحدات الإدارية عن مخالفات في رخص البناء كزيادة مساحة الرخصة وعند انتهاء البناء تقوم البلدية بإجراء التسوية لتصبح المخالفة واقعاً مفروضاً.

وأشار المحافظ إلى أن هناك مجالس بلديات غير فعالة على أرض الواقع وعلى أعضاء مجلس المحافظة ولجان الأحياء إيجاد الحلول لتحسين الخدمات لأبناء المحافظة، مضيفاً: إن التعاقد مع شركات نقل خاصة سيترتب عليها مشاكل اجتماعية لأصحاب السرافيس وعددهم ٢٧٠ سرفيساً، علماً أن هناك شركة نقل خاصة جاهزة للتعاقد مع المحافظة.

ولفت إلى وجود خمسة مشاريع تتطلب تحويلها إلى الرقابة والتفتيش ولكن المحافظة ارتأت متابعتها وتلافي السلبيات من الجهة المتعاقدة لوضعها بالخدمة، موضحاً أن حاجة تجمع جديدة الفضل لترحيل القمامة نحو ١٠٠ مليون خلال عام وما يعادل تسع الموازنة المستقلة والبالغة ٩٠٠ مليون.

رئيس لجنة الخدمات محمد دياب أوضح أن موضوع النظافة وتراكم القمامة في تجمعات جديدة الفضل والبطيحة وسبينة وحجيرة أصبحت تشكل هاجساً كبيراً للمعنيين بالمحافظة والملاحظ ضعف إمكانات الوحدات الإدارية وكثرة تعطل الآليات وقلة عدد عمال النظافة بتلك التجمعات، منوهاً بالقيام بحملات نظافة عديدة من دون الوصول للهدف المنشود وزيادة شكاوى الأهالي وتذمرهم، مقترحاً التعاقد مع شركات خاصة لترحيل القمامة تحت إشراف الوحدات الإدارية لإنهاء تلك المشكلة، إضافة إلى ضرورة التعاقد مع شركات النقل الداخلي الخاصة لحل مشكلة ومعاناة أبناء القنيطرة مع النقل وخاصة بين دمشق والقنيطرة.

عضو المكتب التنفيذي محمد سامية كشف عن توقيع عقد مع شركة خاصة لترحيل القمامة في تجمع جديدة الفضل بقيمة ٢٥ مليون لمدة ثلاثة أشهر وفي حال نجاح التجربة سيتم تعميمها على باقي التجمعات على أرض ريف دمشق مع إجراء صيانة لجميع آليات النظافة.

مدير تربية القنيطرة عماد أسعد أكد تخصيص مدينة البعث بمركز لتعويض الفاقد التعليمي كما أن إحالة المدرسين لأعمال إدارية لا تتم إلا بإحالة صحية، مؤكداً بإجراء تسوية بين المستخدمين في مدارس تجمع عرطوز الضهرة لحل مشكلة النقص ببعض المدارس، ومشيراً إلى تأمين مستلزمات ووسائل العملية التعليمية والقرطاسية وصيانة بعض المدارس من خلال السلفة المالية التي ستقدمها الوزارة للمدارس.

اتهم عضو المجلس خالد جروان لجان الإشراف والاستلام بالمسؤولية المباشرة عن كسر المشاريع الكبيرة من المقاولين، كما طرح موضوع إحالة خمسة مشاريع للرقابة والتفتيش بسبب سوء التنفيذ وحتى تاريخه لم يصدر أي تقرير بها والتساؤل عن تجميد مجلس مدينة فيق الذي كان مركزه مدينة درعا لتخديم تجمعات القنيطرة هناك وضرورة حل التداخلات الإدارية بين محافظتي ريف دمشق والقنيطرة.

وأشار أيمن الجبر إلى لجنة الكشف على رخص البناء والمشكلة من أعضاء المحافظة لتدقيق رخص أربع بلديات التي باشرت مهامها منتصف العام الماضي في تجمع الفضل والتي اكتشفت مخالفات عديدة منها تجاوز المساحة المحددة بالرخصة ونقص بالوثائق ضمن إضبارة الترخيص ووجود إيصالات مالية غير مسددة، وتمت المطالبة بوسيلة نقل وفرقة طبوغرافية لاستكمال العمل ولكن لم يتم تلبية الطلب حتى تاريخه.

ولفتت نسرين عثمان إلى نقص الكادر التدريسي بمدارس المحافظة وتخصيص ٦٧ لتر مازوت لكل شعبة صفية خلال الفصل الدراسي وأيدها حسن الطويل الذي أكد أن مدارس حضر تعاني من نقص مدرس لغة فرنسية وإحالة المدرسين الأكفاء إلى أعمال إدارية، إضافة إلى التأخر بصرف رواتب الوكلاء وتركهم التدريس والبحث عن عمل آخر.

ووافق المجلس بالإجماع على إحداث وإنشاء صندوق مرور بالمحافظة لجباية المبالغ المالية من خلال المخالفات المرتكبة بما لا يتعارض مع قانون السير.

### بانتظار رسائل «غودو»

## شكاوى من تأخر رسائل السكر والرز

حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» تأخر الرسائل الخاصة بالمواد الموزعة بموجب البطاقة الإلكترونية عليهم، ما يجعلهم قلقين على مخصصاتهم، ويتخوفون من ضياعها عليهم كما حدث سابقاً.

من جانبه، بيّن مدير فرع السورية للتجارة بحماة خالد الفاضل لـ«الوطن» أنه بهدف الإسراع في عملية وصول المواد المدعومة إلى المواطنين، فقد عملت الصالات بأيام العطل الرسمية، على توزيع المواد في عدد من الصالات في مدينة حماة والمناطق.

وأضاف: كما تم تسيير سيارات جوالة إلى قرى تل قرطل وزور أبو دردة في ريف حماة الجنوبي، وتلجديد وسوحاوطية التركي والحمراء الشمالية بريف سلمية، وهي قرى لا يوجد فيها صالات، وذلك لتأمين أهالي هذه القرى بالمواد المدعومة.

ولفت إلى أن فرع حماة للسورية للتجارة، يعمل طيلة أيام الأسبوع حتى في أيام العطل الرسمية، لتوزيع المواد بأسرع ما يمكن وضمان وصولها إلى جميع المواطنين.

وأكد أن المواد متوافرة بشكل جيد، ويتم استجرار كميات إضافية منها بشكل يومي، ليصار إلى تغليفها وتوزيعها على المراكز والصالات.

وبلغة الأرقام بيّن الفاضل أنه تم توزيع ٦٣٥ طناً من السكر، و٥٣٠ طناً من الرز، وأكثر من ١١٩ طناً من الشاي، وذلك حتى ١٣ الشهر الجاري.

وأوضح أن عدد البطاقات المنفذة والتي استلم أصحابها مخصصاتهم، بلغ ٦٤٢٠٠ بطاقة.

ولفت إلى أن عمليات توزيع المواد، بدأت فعلياً بعد استجرار المواد من الميناء بكل من طرطوس واللاذقية، وتغليفها بجماة ومن ثم نقلها إلى الصالات بالمدن والأرياف، وعددها ١٣٧ صالة ومركز بيع، وبمختلف مناطق المحافظة وأريافها.

وفيما يتعلق بتأخر ورود الرسائل للمواطنين، بيّن الفاضل أن نسبة ورودها حتى اليوم جيدة، وستكون هذه الدورة لتوزيع المواد أفضل من سابقاتها، فالمواد متوافرة وتوريدها مستمر.

### للحيلولة دون المبيت داخل سياراتهم..

## أطباء حلب يطالبون بتخصيصهم بمحطة وقود

حلب- خالد زنكلو

جدد أطباء حلب مطلبهم بتخصيص محطة وقود خاصة بهم لكسب مزيد من الوقت لأداء واجبهم الإنساني على أكمل وجه، بدل الوقوف ساعات طويلة أمام المحطات للحصول على مخصصاتهم من البنزين مع صعوبة الاستحواذ عليها جراء تفاقم الأزمة في الأيام الأخيرة ولجوء بعضهم إلى المبيت داخل سياراتهم حتى اليوم الثاني لضمان التزود بالمادة.

ودعا اختصاصي الأمراض البولية والتناسلية الدكتور أيمن صطوف عبر «الوطن» الجهات المعنية إلى توفير أدنى مقومات صمود وبقاء الأطباء في بلدهم في ظل استنزافهم وتزايد أعداد المهجرين منهم إلى بلاد الاغتراب «ولو بتخصيص محطة بنزين تقيهم شر وعوز الوقوف ساعات طويلة أمام محطات الوقود سواء نالوا حصتهم أم لم ينالوها، فالكثير من الأطباء مكلفون بمهمات مضاعفة في المشافي الحكومية والجامعية بعد تسرب ونقص أعدادهم، كما أن للأساتذة مهمات تعليمية في المشافي الجامعية وكلية الطب، ومنهم من لديه مناوبات ليلية قد تصل إلى ١٥ مناوبة شهرياً، ولا يسمح وقتهم بالوقوف على الدور ساعات غير معلومة»، ورأى أحد أطباء الأمراض الصدرية أن جائحة كورونا فاقمت من معاناتهم واستحوذت على جل وقتهم الذي يمنعهم من الانتظار طويلاً على دور البنزين للحصول على ليترات معدودة منه، وقال: «هل يعقل أن أترك المرضى أو أتخلف عن زيارتهم كرمى للبنزين ومن دون أن تراعي الجهات المعنية مسؤولياتي تجاه هؤلاء في ظل انتشار موجة جديدة من المرض»!؟ كما يقول لـ«الوطن».

وطالب زميل له اختصاصي في الأمراض الهضمية محافظ حلب حسين دياب باتخاذ قرار بتخصيص ساعات محددة يومياً للأطباء في إحدى الكازيات لتسهيل حصولهم على البنزين «أسوة بمحافظتي حماة وطرطوس، وذلك تقديراً لجهود الأطباء وإنصافاً لهم وتضامناً معهم، وبما يوفر لهم بعض الوقت للتفرغ لمرضاهم ومشاغلهم وللتغلب على مصاعب الحياة التي لا تنأى عنهم وبين تحت وطأتها معظمهم»، ولفت إلى أن بعض الأطباء يضطرون لحجز دور لسياراتهم والمبيت داخلها ليلة كاملة لضمان حصولهم على المشتق النفطي في اليوم التالي بسبب الضغط والازدحام الذي تعاني منه محطات الوقود داخل مدينة حلب!.

وأشار العديد من الأطباء ممن التقتهم «الوطن» إلى أنهم يشترون البنزين من السوق السوداء بسعر يتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة للليتر الواحد «وهو متوافر بكثرة وفي مناطق عديدة بحلب على حين يعاني الندرة داخل محطات الوقود التي ينفد منها ظهر كل يوم وقبل ذلك أيضاً»، على حد قول أحدهم، الذي لفت إلى أن وقته لا يسمح له بالانتظار بضع ساعات أمام المحطات للتزود بمخصصاته في ظل غياب البدائل سوى السوق الموازية.

وكان حرم القصر العدلي بحلب قد نجح في ٢٨ أيلول الماضي في نصب محطة وقود خاصة بالسادة القضاة وبموظفي عدلية حلب لتوفير عناء الانتظار وضياع وقتهم في الحصول على البنزين، وفي تجربة يتيمة لم تنجح أي جهة أخرى من نقابات أو اتحادات في السير على هداها أو الاقتداء بها باستثناء تخصيص محطتي وقود لسيارات جرحى الجيش العربي السوري والقوات الرديفة والمنظومة الإسعاف السريع.

وسبق لأطباء حلب أن طالبوا خلال اجتماع الهيئة العامة لنقابتهم في ٣ شباط الماضي بتخصيص محطة وقود خاصة بهم إلا أن للجهات المسؤولة «أذناً من طين وأذناً من عجين»، وفق قول أحدهم.

يذكر أن محافظ حلب، ومنذ ٢٢ الشهر الفائت و«كإجراء مؤقت»، فعلت مجدداً توزيع البنزين على السيارات الخصوصي، وفق أرقام لوحاتها بخلاف نظيرتها العمومية «بغية تنظيم عملية بيع البنزين في محطات الوقود والحد من الازدحام، وإيصال المادة بأيسر السبل لمستحقيها، وفق البطاقة الإلكترونية»، حسب تصريح مصدر في المحافظة لـ«الوطن».

### لا نعاني من نقص آليات بل من نقص «وجدان» بعض السائقين

# محافظة اللاذقية: معالجة أزمة الوقود في أقرب وقت «ممكن»

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم ضرورة الإشارة للخلل في أي من مفاصل العمل لمتابعته ومعالجته، مشيراً إلى أهمية تكاتف جميع الجهات وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وخلال انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس محافظة اللاذقية لعام ٢٠٢١، عرض السالم واقع المحافظة في مختلف القطاعات، مشيراً إلى استقرار توريدات القمح فيما يخص الأفران، وعمل المعتمدين عبر التوطين في أحيائهم، وذكر أنه يتم العمل على معالجة أزمة الوقود بأقرب وقت وفق الإمكانيات في ظل الحصار الاقتصادي مع مواصلة العمل وتحمل المسؤوليات لمواجهة الأزمات.

وبيّن محافظ اللاذقية وصول ١٣ طلب مازوت يومياً إلى المحافظة على حين أن الحاجة ٢٦ طلباً، بما يغطي حاجة السرافيس والأفران والمشافي ومشاريع ومؤسسات خدمية كالكهرباء والمياه.

ولفت إلى إعفاء ٤٠ محطة ضخ مياه للشرب من التقنين الكهربائي منها ٣٣ محطة معفاة بالكامل، وذلك بهدف تحسين الواقع المائي وإيصال مياه الشرب لجميع المواطنين.

وأكد متابعة التعديات على خطوط المياه التي تؤدي لنقص الوارد المائي للمشتركين، مبيناً أن المحافظة تتابع هذه التعديات وتعمل على معالجتها في كل المناطق التي يتم ضبطها فيها.

وقال السالم: نأمل أن يكون هذا العام أفضل من السابق بما يخص الواقع المائي ومتابعة المشاريع التي ستؤدي لتحسين الواردات المائية في المحافظة، وذلك ضمن اهتمام ومتابعة الحكومة.

ولفت إلى موافقة الحكومة على مطلب المحافظة بزيادة مخصصات اللاذقية من توريدات الكهرباء للمحافظة ٧٠ ميغا إضافية ليصبح التقنين حالياً ٤ ساعات قطع وساعتي تغذية، وعن الغاز بيّن السالم أن المحافظة تنتج ١١ ألف اسطوانة يومياً.

وحول المواد المقننة، أكد السالم أن نسبة تنفيذ توزيع المواد المدعومة بلغت ٩٩,٩٪ الدورة الماضية، وخلال الدورة الحالية حتى تاريخه تم تنفيذ ٣٠٪ من توزيع المواد المقننة بموجب البطاقة الذكية بمعدل ١٠٠٠ بطاقة من أصل ٣٣٠ ألف بطاقة مفعلة من إجمالي البطاقات المسجلة في المحافظة وعددها ٣٤٢ ألف بطاقة ذكية عائلية.

وأشار السالم إلى تنفيذ توجيهات الرئيس بشار الأسد بإعادة الأهالي إلى قراهم التي حررها أبطال الجيش العربي السوري بريف اللاذقية الشمالي، والعمل على تأمين خدمات المواطنين من مياه وكهرباء إضافة إلى جميع الخدمات الأخرى وما يلزم لأعمال الترميم بحسب الإمكانيات.

وتطرق السالم إلى العمل على تنفيذ المشاريع التنموية وعددها ١٤ مشروعاً ستدخل الخدمة بالمجمل مع بداية شهر أيار لتشكل قيمة مضافة للوحدات الإدارية وتسهم في زيادة إيراداتها المالية وتقديم الخدمات للمواطنين وتشغيل أبناء المنطقة.

ولفت إلى أهمية مشاريع وحدات الإنتاجية للألبسة «وسيم»، في بيت ياشوط والقطيلبية والقرداحة والبهلولية، بما يؤمن ٤٦٠ فرصة عمل لأبناء القرى الريفية ويساهم بتأمين دخل لهم وخاصة أن العاملين بهذه الوحدات ستتم معاملتهم بحكم العمال الدائمين وذلك وفق توجيهات الرئيس بشار الأسد.

وأكد السالم جهوزية المحافظة لدعم أي مشروع تنموي يساهم في خدمة الوحدة الإدارية وينعكس إيجاباً على الأهالي فيها.

وبيّن السالم أنه تم إنجاز ٢٧٩ مخططاً تنظيمياً مصدقاً خلال السنوات الماضية بالريف والمدينة، و٣٩١ مخططاً قيد التصديق و٧ مخططات قيد الانجاز في مناطق توسع جديدة، مشيراً إلى كشف تزوير في الخدمات الفنية ببعض المفاصل وخاصة التلاعب ببعض المخططات التنظيمية وتم تشكيل لجنة من اللجنة الإقليمية لفحص ما يستجد ومنع الابتزاز في هذا الخصوص.

وأوضح السالم أن نقص السماد الآزوتي بسبب توقف المعمل عن الإنتاج، وما يكون في السوق تحت مسمى صناعة سورية يكون مخزناً مسبقاً، مؤكداً دعم الزراعة والمزارعين باللاذقية بكل إمكانيات المحافظة.

كما شدد المحافظ على ترحيل القمامة بشكل يومي من الأحياء والمناطق بمتابعة وجهود الجهات المعنية بكل منطقة بما يساهم بالحفاظ على النظافة بتعاون الجميع.

وذكر السالم أن المحافظة تعمل على متابعة أمور النقل في الريف والمدينة، مع الاستعداد للتعاقد مع أي شركة خاصة بما يؤمن خدمة نقل المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم.

وقال السالم: إنه سيتم فسخ عقد كل باص نقل داخلي متعاقد مع جهات حكومية ويرفض تأمين المواطنين على طريقه، مضيفاً إن المحافظة لا تعاني من قلة آليات في النقل وإنما من قلة وجدان بعض العاملين والسائقين في مجال النقل عموماً.

ونوّه بأن باصات النقل الداخلي تؤمن ٧٠ نقلة إسعافية يومياً إلى الريف، مشيراً إلى أن نقل طلاب المدارس في باصات الشركة مجاني.

وشدد معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية على ضبط الفلتان في الأسواق في ظل ارتفاع الأسعار دون حسيب أو رقيب، مشيرين إلى أن التسعير يسجل ارتفاعات يومية لجميع المواد وخاصة الغذائية منها.

وأشار أعضاء من مجلس المحافظة إلى ظاهرة الازدحام على الأفران التي وصفوها بأنها «مذلة»، مطالبين بإعادة تفعيل بيع الخبز عند المعتمدين لتخفيف معاناة المواطن بالحصول على مخصصاته اليومية.

كما لفت عدد من الأعضاء إلى ضرورة معالجة أزمة النقل والازدحام الذي تشهده معظم الخطوط بشكل عام، مطالبين بإيجاد حلول لتخفيف أعباء انتظار المواطنين السرافيس ساعات طويلة.

وطالب معظم الأعضاء بتوفير السماد الآزوتي للمزارعين، متسائلين عن سبب توافر السماد في القطاع الخاص وعدم توافره في القطاع العام والمصارف الزراعية عموماً.

وأكد عدد من الأعضاء ضبط التعديات ومخالفات البناء وإنجاز المخططات التنظيمية، إضافة لحل مشاكل مياه الشرب في الريف والمدينة.